الأمم المتحدة

بيان صحفي

بيان أداما دينغ، مستشار الأمم المتحدة الخاص المعني بمنع جريمة الإبادة الجماعية وجينيفر ويلش، المستشارة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالمسؤولية عن الحماية، حول الوضع في اليمن.

(نيويورك، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥) أعرب أداما ديانغ، مستشار الأمم المتحدة الخاص المعني بمنع جريمة الإبادة الجماعية، وجينيفر ويلش، المستشارة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالمسؤولية عن الحماية، عن قلقهما إزاء التأثير المتزايد للنزاع الدائر في اليمن على المدنيين، والصمت التام للمجتمع الدولي إزاء المخاطر التي يتعرض لها السكان.

ويرى المستشاران الخاصان، أن من المرجح أن تؤدي التطورات الأخيرة إلى تصعيد العنف في وسط اليمن، لا سيما إذا أصبحت صنعاء مسرحا للمواجهات بين قوات التحالف التي تقودها المملكة العربية السعودية والحوثيين، وسوف يتحمل المدنيون العبء الأكبر لهذا العنف. ”وما لم يكن هناك التزام جاد من الطرفين بالتوصل إلى حل سياسي للنزاع يضع حدا للعنف ويكفل وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع السكان دون تمييز، فإن من المرجح أن يزداد الوضع تدهورا“.

وتشير تقديرات الأمم المتحدة، إلى أن ٢ ٢٠٤ مدنيا على الأقل قد قتلوا، وأصيب ٤ ٧١١ بجراح، ولا تزال الأهداف المدنية، كالمستشفيات والمدارس والمباني الدينية تُستهدف. ويتمتع المدنيون بالحماية بموجب القانون الإنساني الدولي؛ وقد تشكل الهجمات العشوائية والهجمات ضد المدنيين والأهداف المدنية جرائم حرب. وأعرب المستشاران الخاصان عن الجزع بشأن مزاعم الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ارتكبها كلا طرفي النزاع في جميع أنحاء البلد. وتشمل الحوادث الأخيرة التي تثير القلق الهجمات الانتحارية الإرهابية التي وقعت يوم ٢ أيلول/سبتمبر ضد مسجد المؤيد في صنعاء، والهجوم الصاروخي الذي شنته ميليشيات الحوثي في ٢٤ آب/أغسطس في تعز، والغارة الجوية التي استهدفت مصنعا لتعبئة الزجاجات في ٣٠ آب/أغسطس في شمال محافظة حجة، والضربات العسكرية التي وقعت يوم ١٨ آب/أغسطس على ميناء الحديدة على البحر الأحمر. وليس من الواضح كيف أمكن اعتبار أي من هذه المواقع أهدافا عسكرية مشروعة. وفي موازاة ذلك، سُجلت زيادة في عدد

الحوادث التي استهدفت المنظمات الإنسانية في اليمن. ودعا المستشاران الخاصان طرفي النزاع إلى الوفاء بالتزاماتهما باحترام حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي وحماية المدنيين.

وردد المستشاران الخاصان ما ورد في تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان حول الوضع في اليمن الذي نشر يوم ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وأشارا إلى أن ”هناك حاجة ملحة لإجراء تحقيقات مستقلة وذات مصداقية وذات ولاية قضائية وأهلية مختصة، لكفالة التحقيق في الانتهاكات الخطيرة المزعومة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان من قبل جميع الأطراف، ومحاسبة مرتكبيها ومنح تعويضات كافية لضحاياها. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في جميع الخيارات المتاحة، بما في ذلك تشجيع إنشاء آلية دولية مستقلة ومحايدة، لدعم المساءلة في اليمن. ومن الضروري دعم حقوق الضحايا“.

كما ندد المستشاران الخاصان بقيام الفرع اليمني من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية باستخدام لغة طائفية لتبرير انتهاكات القانون الدولي وتأجيج الانقسام. وقاما في هذا الصدد، بحثّ قادة جميع الأطراف على كبح جماح التلاعب بالهويات الدينية لأغراض سياسية.

وذكر المستشاران الخاصان أن السلطات الوطنية تتحمل المسؤولية الأساسية عن حماية السكان اليمنيين. لكنهما أشارا أيضا إلى أن المجتمع الدولي يتحمل المسؤولية عن حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، و ”يجب تكثيف جهوده للوفاء بهذه المسؤولية الجماعية في اليمن“.

لاستفسارات وسائط الإعلام، يرجى الاتصال بـ:

المكتب المعني بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية
The Office on Genocide Prevention and the Responsibility to Protect
http://www.un.org/en/preventgenocide/adviser
Mario Buil-Merce
Phone: +1 917-3675001
Email: buil-merce@un.org

١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥